

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية : بين الاتجاه الفرعي والاتجاه الأعظم

إعداد

أ. د. وليد عبد الحي

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب 1804

ت: 2971246 / 02 - 2959164 / 02

ف : 2989315 / 02

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

1436هـ 2015م

مقدمة:

تستوجب الدراسة المستقبلية لظاهرة ما – كظاهرة الإسلام السياسي- التمييز بين الحدث(event) والاتجاه الفرعي(sub-trend) والاتجاه(trend) والاتجاه الأعظم(mega-trend)، والظاهرة الدينية عند انتقالها من مستواها الوجداني والميتافيزيقي المجرد إلى مستوى الواقعة الاجتماعية مجسدة في سلوك سياسي تكون في حيز الظاهرة القابلة للقياس وللتمييز بين مستوياتها التي أشرت إليها، فذهاب طفل للمسجد للصلاة يشكل حدثاً، ولكن ذهاب عشرات الآلاف من الأطفال يجسد اتجاهاً فرعياً، فإذا تدعم ذلك بانتشار مظاهر سلوكية أخرى في نطاق العبادات (كانتشار الحجاب مثلا) شكل ذلك اتجاهاً فرعياً آخر، وإذا تبين أن حجم الإيداع في البنوك الإسلامية يتزايد، فيكون ذلك اتجاهاً فرعياً ثالثاً، فإذا تكاثفت الاتجاهات الفرعية في ميادين مختلفة في ظاهرة ما ، فإنها تتحول إلى اتجاه، فإذا وجدنا أن الأمر في النظم السياسية والحروب ..الخ تسير في ذات المسار، فنكون أمام اتجاه أعظم، وبخاصة إذا كان ذلك على مستوى يفوق الوحدة السياسية الواحدة ([1])

من جانب آخر، لا بد من التمييز بين رصد ظاهرة عابرة أو مؤقتة، وبين ظواهر تاريخية ممتدة، فالظاهرة الدينية الإسلامية في بعدها السياسي تعود لقرون طويلة، مما يعني أن رصدها في إطار الاتجاهات الأعظم يجب أن يمتد لفترات طويلة، ورسم منحنياتها عبر المراحل التاريخية، وتحديد ذُرى المنحنيات، والربط بينها لتحديد ما إذا كانت ظاهرة خطية(linear) أم غير خطية(nonlinear) ؟

البعد الثالث في منهجية تحليل مستقبل الحركات السياسية الإسلامية هو في المنهج الكلاني (holistic)، أي في عدم فصل الظاهرة السياسية الإسلامية عن سياقها الدولي المعاصر ورؤيتها في سياق يتجاوز حدود الكيانات الإسلامية بفعل التأثير المتنامي واستطراق الظواهر على بعضها نتيجة عمل آليات العولمة المتزايدة، إذ لم يعد ممكناً فك وشائج الترابط بين الظواهر الاجتماعية بسبب الترابط الآلي والعضوي بين المجتمعات طبقاً لمفاهيم إميل دوركهايم.

ونظراً للمساحة المحدودة المتاحة لتناول هذا الموضوع، سأجعل من الاتجاهات الأعظم على المستوى الدولي، وفي سياق تاريخي مركز التحليل، وصولاً لتحديد نتائج مشتقة من هذا النموذج التحليلي، مع التأكيد أن البحث ينحصر في البعد السياسي للظاهرة الدينية، ولا يتطرق للبعد الميتافيزيقي.

أولا- موضوع الصحوة: هل هي صحوة إسلامية أو صحوة دينية كونية؟ ثم كيف نستشرف مستقبلها:

يدل الرصد الجيوديني (Georeligious) عالمياً خلال الفترة من منتصف السبعينيات من القرن الماضي حتى الآن على تزايد واضح في إظهار الرموز الدينية وانعكاس، ذلك على الدور السياسي للمخزون الديني في أغلب مناطق العالم، ويكفي التوقف عند المظاهر الآتية:

1- تنامي دور الحركات الإسلامية بأطيافها المختلفة ، وهو أمر تظهره نتائج الانتخابات في عدد كبير من الدول الإسلامية.

2- تزايد دور الأحزاب الدينية بشكل تدريجي في المجتمع اليهودي، وبخاصة في إسرائيل.

3- تنامي دور الحزب الديني بهاراتيا جاناتا الهندوسي في الهند منذ 1977 إلى أن أصبح حالياً في سدة الحكم.

4- ظهور المحافظين الجدد بنزوعهم الديني في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى حد الوصول للرئاسة في فترة الرئيس جورج بوش.

5- تنامي الثقافة الكونفوشية في الصين منذ موت ماوتسي تونغ عام 1976، وصولاً لتبني بعض شعارات كونفوشيوس من قبل قيادات الحزب (هو جينتاو وغيره) عام 2002.([2])

6- تنامي المسيحية في أغلب المجتمعات في أمريكا اللاتينية (حركة لاهوت التحرر liberation theology)، وفي أفريقيا وبعض الدول الآسيوية إلى جانب بعض المظاهر في روسيا والدول الأوروبية الكاثوليكية..([3])

ذلك يعني أن تفسير الظاهرة- الدين السياسي- يجب أن يتحرر من المنظور الضيق أو الجغرافي من ناحية ، وأن يبحث من ناحية ثانية عن تفسير أوسع نطاقا على أساس أن ردة الفعل المتشابهة في المجتمعات كلّها تشير إلى عامل مشترك أرى أن بؤرته تتمثل في " العولمة" بمنظورها الرأسمالي المتوحش من جانب، ومنظورها الثقافي المتمثل في " العلمنة بل والعلموية (Scientism)على حد وصف هابرماس لها"(4) من الجانب الآخر(وهو ما سأعود له لاحقا).

ثانيا- الظاهرة الإسلامية السياسية وانعكاس المؤشرات الهيكلية في بنية النظام الدولي عليها:

ثمة عدد من المؤشرات التي أصابت بنية وتفاعلات النظام الدولي(التفاعل بين الدول) والنظام العالمي(التفاعل بين الدول وما دون الدولة وما فوق الدولة) خلال القرون الماضية، وتركت آثارها على مختلف الظواهر بما فيها الظاهرة الدينية الإسلامية وغيرها، وأصبحت هذه المؤشرات تشكل اتجاهات أعظم(mega-trend) تستوجب ضرورة الرصد؛ لأنها تضيق الفضاء الديني كاتجاه أعظم ، لكنها تعرف تذبذباً بين فترة وأخرى، كما سيتضح معنا عند تناول هذه المؤشرات على النحو الآتي:

1- تفسير الظواهر الاجتماعية والطبيعية:

طغى التفسير الميتافيزيقي تاريخياً على التفسيرات الأخرى كلها للظواهر الطبيعية والاجتماعية، فقد كان تفسير الظواهر مثل الرعد والبرق والخصب والجدب والانتصار والهزيمة والإنجاب والعقم والأحلام والخوف يتم كله استناداً للتفسير "الغيبي" في كل المجتمعات طبقاً لما يخبرنا به علماء الأنثروبولوجيا ([5])، وفي مرحلة تاريخية لاحقة بدأت فلسفات دنيوية في النشوء ومحاورة المنظور الميتافيزيقي، وتسعى لتضييق مساحته، وتبرز في هذا المجال جهود التيارات الفلسفية اليونانية (مادية ديموقريطس، والمنظور الأبيقوري... الخ)،وتيارات في الفلسفة الكونفوشية التي يمكن التعرف إليها من خلال حوارات كونفوشيوس مع لاوتسي، حيث أبى كونفوشيوس الحديث عن " الله" ولم يكن يسمح في أكاديميته بتدريس القضايا الميتافيزيقية ([6])، وفي مرحلة لاحقة تمكنت المنظومات الميتافيزيقية

من تشييد امبراطوريات كبرى تقوم على أسس دينية (الامبراطورية المسيحية والإسلامية والبوذية في فترة إشوكا...الخ)، لكنها بدأت بالتراجع نتيجة عاملين مهمَّين هما:

أ- النظريات العلمية والفلسفات غير الدينية، فمع نظريات كوبرنيكوس (1473-1543) ثم نظريات غاليليو(1564-1642) حول دوران الأرض، وبأن الشمس هي مركز الكون لا الأرض، ثم المنهج التجريبي في فلسفة فرانسيس بيكون(1561-1626) تزعزعت "قداسة " الكنيسة، وليس مصادفة أن المفكر السياسي الإيطالي ألبيريكو جنتيلي (1552-1608) ظهر في الفترة نفسها ليعلن بأن " على رجال الدين أن يلتزموا عدم الخوض في شؤون خارج دائرتهم، وبأنه لا يجوز شن الحروب لأسباب دينية" ليبني عليها الفقيه القانوني غروشيوس دعوته لوضع حد للسلطة البابوية ولبناء ما أسماه " مجتمع الدول العظيم" القائم على أسس قومية لا دينية، ثم تأتي الثورات الأوروبية، وبخاصة الثورة الفرنسية التي برز فيها الاتجاه الربوبي(Deism)، وسيطرة النظريات العلمية بعد ذلك مثل: نظريات داروين، ثم ماركس وفرويد، وآينشتاين... وغيرهم ممن وضعوا علامات تشكك في الأديان، ونتيجة لذلك كله عرفت الظاهرة الدينية في تجسدها السياسي انحساراً واضحاً مع ظهور الدولة القومية بعد ويستفاليا 1648، وهنا يبرز استفهاماً إنكارياً يقول: هل هي مصادفة أن تترافق هذه التصورات العلمية مع مؤتمر ويستفاليا (الذي يعد مرحلة انتهاء الحروب الدينية في أوروبا)، وهو نفس الوقت الذي فشلت فيه الإمبراطورية العثمانية من اقتحام فيينا وبدأت مرحلة الإنكفاء، ثم إنها، ذاتها الحقبة التي برزت فيها دورة أسرة تشينغ(Ching) في الصين، والبدء بمرحلة إصلاحات بعيدة عن التراث الديني، لا سيما الطاوي(Taoism) ؟ ثم يتم دسترة قواعد العلاقات الداخلية على أساس فصل الدين عن الدولة ، والذي تسلل لأغلب المجتمعات تباعاً؟([7])

ب- العنف الديني: بالرغم من دعوات المحبة والتسامح والأخوة التي طرحتها الأديان، فإنها-أي الأديان- أفرزت ثلاثة أنماط من الصراعات: الصراع بين الأديان بعضها ببعض (المسيحية ضد الإسلام، أو الإسلام والهندوسية أو المسيحية واليهودية... الخ)، والصراع الثاني داخل الأديان (أي تفجير نزاعات على أسس

مذهبية بين أتباع نفس الدين نفسه مثل سنة وشيعة، كاثوليك وبروتستنت، وبين المذاهب اليهودية...الخ)، وصراع ثالث بين أتباع الاديان جميعاً، وبين التيارات العلمانية المختلفة(الربوبيين، والملحدين، واللاأدريين ..)، وقد أثرت هذه الصراعات على مكانة الأديان في الوجدان الشعبي، وأضعفت من الصورة "المثلى" لها.

ذلك يعني أن التطور العلمي والاكتشافات التكنولوجية وضعت علامات تساؤل حول الأديان، ورغم أنها لم تنه الجدال في هذا الجانب، لكنها ألقت بظلالها على مساحة سيطرة الدين كأداة لتفسير الوجود وتطوراته المختلفة، بغض النظر عمن يمتلك الرؤية الصحيحة أهي الأديان أم العلوم المشككة فيها، وهو ما شكل الانحسار التاريخي كاتجاه أعظم – لا كحدث أو اتجاه فرعي- في مكانة الأديان.

2- **مشروعية الحروب:**

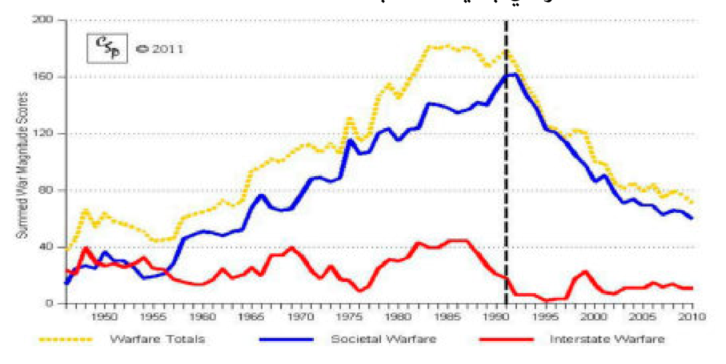
غلب على تبريرات شن الحروب في الفترات الأولى من نشوء الدول، لاسيما الإمبراطوريات التبريرُ الديني ونشر الدعوة الدينية، وقُسمت الحروب في التراث القانوني القديم حتى قيام الدول القومية على أساس أنها "حروب عادلة وحروب غير عادلة"، وتعدّ الحرب عادلة من وجهة نظر كل دين إذا كانت الحرب لنشر الدعوة أو الدفاع عنها.

غير أن الأمر تغير تدريجياً إلى أن أصبحت الدول كلها تنفي عند انخراطها في الحرب أنها مدفوعة بدوافع دينية بأي شكل من الأشكال، كما أن مقارنة الفترات المعاصرة خلال الفترة من الحرب العالمية الثانية حتى الآن تشير إلى أن نسبة الحروب الدينية "بين الدول"(Interstate) تتراجع، لكنها تتزايد "داخل الدول" (intrastate) بشكل واضح قياساً للأسباب الأخرى للحروب، وقياساً للفترات التاريخية السابقة (أنظر الشكل رقم 1). (8) ولعل أكثر من حاول إحياء البعد الديني المعاصر في الصراعات الدولية هو صموئيل هنتينغتون، والذي رأى أن الحروب المعاصرة تتسم في بعض قسماتها بالبعد الديني وحددها في نمطين هما:(9)

أ- حروب نقاط التماس بين الحضارات، حيث تكون مناطق الصدع الفاصلة(Fault Line) بين الحضارات مناطق متوترة أو مشتعلة.

ب- الصراع داخل الحضارات على مركز الحضارة (core state)، ويشير إلى أن الحضارة الإسلامية المعاصرة هي الأكثر تنازعاً بهذا الخصوص، نظراً لافتقاد دول هذه الحضارة لمؤهلات القيادة، وهو ما يترك أثره على قدرة الحركات الإسلامية على التوحد.

وعند التدقيق في توصيفات هنتينغتون يتبين أن مساحة الحروب الدينية (إذا قبلنا أطروحته) هي في انحسار على المستوى العالمي رغم تذبذب هذه الظاهرة، لكن الأمر الرئيس هو رصد الاتجاهات العظمى لا ما دون ذلك كما ذكرنا في بداية هذا البحث.



الشكل رقم (1) النزعات الدولية والداخلية في العالم من 1946-2010 ([10])

ويشير الاتجاه التاريخي إلى أنه من بين (1763) حرباً دُونَتَ منذ عام 3500 ق.م، صُنِفَت (123) حرباً على أنها حروب دينية، أي أن نسبة الحروب الدينية تقتصر على (6,98%) من مجموع الحروب، منها(3,75%) حروب إسلامية ([11]).

3- النظم السياسية ومفهوم السيادة والقانون الدولي:

تشير مراجعة تاريخ النظم السياسية إلى أن الحكومات الثيوقراطية كانت هي الأكثر انتشاراً في العالم في المراحل التاريخية السابقة, استناداً لنصوص دينية كما كان في الإمبراطورية الرومانية والإسلامية وفي الصين القديمة, (أسرة شانغ ونظرية أبناء السماء) وفي الدولة الأخمينية (رجال الدين الزرادشت), وأحفاد آلهة الشمس في اليابان ...الخ.

لكن هذا النمط من النظم السياسية بدأ بالتواري التدريجي, لاسيما من خلال انتشار المنظور الحداثي, وفكرة الديمقراطية, وسيادة الشعب كمصدر للسلطات، ولم تبق دول ثيوقراطية إلا القلة مثل: الفاتيكان، إيران ، السعودية، السودان، وهو ما يشير إلى اتجاه تاريخي يعزز نزعة تراجع النظم السياسية الدينية.([12])

وتصطدم الحركات الدينية السياسية المعاصرة بفكرة السيادة والاستقلال والحيلولة دون القبول القانوني لتدخل الحركات في الشأن الداخلي لدول غير دولها, وهو ما يضيق مساحة الحركة والتمدد لهذه الحركات، أو أنها ستواجه بما ستراه الدول "تسللاً"، فالأحزاب الدينية المعاصرة تتجاوز بمنظورها الحدود القومية والحدود السياسية للدول، وتسعى للتمدد عبر الحدود، وهو ما يجعلها في تصادم قوي مع قيم سياسية استقرت عليها الكثير من قواعد القانون الدولي المعاصر.

أما في نطاق القانون الدولي العام، نجد أن ميثاق الأمم المتحدة -وهو أهم المواثيق الدولية- يتضمن نصوصاً تؤكد بناء العلاقات الدولية دون اعتبار للعامل الديني, وهو ما يتضح من نصوص المواد (13) الفقرة ب، والمادة (55) الفقرة الثالثة، المادة (76) الفقرة الثالثة. وإذا أضفنا لذلك أن معظم مناحي الحياة في العلاقات الدولية تنظيم استناداً إلى قواعد قانونية وضعية، فإن ذلك يؤكد انحسار المكانة القانونية للدين في تنظيم العلاقات الدولية قياساً لدورها التاريخي.

4- **حجم التبادل التجاري والمصالح المشتركة:**

يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدول ال 57 في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى عام 2004 ما يعادل (14,5%) من حجم التجارة الإجمالي للدول الإسلامية، وارتفع إلى (16,7%) عام 2009، وتعمل هذه الدول على رفع التبادل إلى (20%) عام 2015 ([13])، وهو ما يعني أن حوالي (80%) من العلاقات التجارية للدول الإسلامية هو مع غير المسلمين، وهو أمر يعني تداخل مصالح هذه الدول مع الدول غير الإسلامية بشكل يجعل القدرة على الاستقلال الاقتصادي أمراً أكثر تعقيداً، وهو أمر يعزز النظر إلى العلاقات الإسلامية مع بقية المجتمع الدولي بأنها علاقة "غير صفرية "(non zero-sum game)، مما يؤثر على الترابط الداخلي في هذه المجموعة، والذي يحمل مخاطر تغلب الارتباط العضوي (المصالح المشتركة) على الارتباط الآلي(الديني واللغوي), طبقاً لمفاهيم نظرية دوركهايم المعروفة، فإذا أضفنا إلى هذه

الروابط الاقتصادية كلا من الروابط السياسية والثقافية والتقنية، يمكن تصور الفضاء الذي تتحرك فيه العلاقات على أسس دينية، وهي إشكالات ستجعل قدرة الحركات ذات التوجه الديني أمام عقبات أكبر([14])، وتقدم الحالة التركية نموذجاً لهذه المشكلة، فهي دولة إسلامية لكنها تسعى لأن تكون ضمن دائرة الترابط العضوي مع الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن عضويتها في حلف الأطلسي, نظراً لأن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لتركيا.

ثالثاً- الصعود المرحلي للظاهرة الدينية السياسية منذ 1970:

رغم العوامل البنيوية التي أشرنا لها, والتي تدلل على الاتجاه الأعظم بتراجع الدور السياسي للأديان، فإن ذلك لا يتسق مع تنامي الظاهرة الدينية منذ سبعينيات القرن الماضي التي أشرنا إليها في بداية هذا البحث، وهو ما يستدعي تفسيراً لهذا التحول المرحلي في سياق الاتجاه الأعظم التاريخي..

وكما أشرنا سابقاً، لا بد من التمييز ثانية والاتجاهات الفرعية والاتجاهات الأعظم التاريخية، ويبدو أن تصاعد مكانة الأديان سياسياً خلال الفترة من 1970 إلى الآن هي نتيجة للعولمة طبقاً لنظرية رولاند روبرتسون (15) الذي يرى أن علم الاجتماع التقليدي بقي أسير الدولة القومية، بمعنى أن ميدانه محصور في الجماعات والأنساق الفرعية، لذا لا بد من علم اجتماع عولمي ينظر إلى العالم كنسق واحد، وقد أدى تماهي الحدود بين الكيانات المختلفة إلى أن الجميع أصبح يسعى للإجابة عن الأسئلة نفسها، وقد أدت العولمة إلى إعادة الأسئلة الميتافيزيقية ولكن بشكل عالمي لا مجزأ، وبكيفية أكثر وعياً، وبناء على ذلك يرى روبرتسون أن التطور المعاصر أدى إلى إتجاهين متضادين اتجاه التماثل من ناحية, واتجاه التمايز من ناحية ثانية على النحو الآتي:

أولاً- اتجاه التماثل ومؤشراته هي:

أ- إن الاتجاه الأعظم التاريخي يشير إلى تكيف الفرد مع أنساقه الاجتماعية بشكل تصاعدي (من الأسرة إلى المجتمع ثم الدولة)، وهو يسعى الآن للتكيف

مع "عالمه"، وهذا يعني أن البعد الاجتماعي للفرد مر بمراحل تاريخية أربع هي:

- مرحلة الفردية(Individualization).
- مرحلة المجتمعية (Societalization).
- مرحلة التدويلية(Internationalization).
- مرحلة الإنسانية(Humanization).

وهو ما يعني أن الفرد يتجه تاريخياً نحو التكيف مع الأنساق الجديدة, والتي تتجه نحو الاتساع بفعل الترابط الذي فرضته تكنولوجيا المواصلات والاتصالات, وهو ما فتح المجال للتنازع بين الولاءات الضيقة (الدين، القومية، المذهب... الخ), من ناحية, والتنامي للمنظور العالمي العابر للحدود والعابر للولاءات الضيقة بفعل العولمة من ناحية ثانية.

ب- أعادت العولمة الأفراد إلى الهم الميتافيزيقي، فظواهر الاستنساخ وحقوق الإنسان وأسرار الكون والطبيعة، دفعت الأفراد في كل المجتمعات للتفكير استناداً لنفس قاعدة المعلومات، على خلاف ما كانت عليه الحال في التاريخ الماضي، حيث كانت قاعدة البيانات تختلف حسب تنوع البيئة أو الظروف الاجتماعية المحيطة، وقد أدى ذلك إلى "تماثل قاعدة المعلومات" بشكل تدريجي، فالطالب الجامعي مثلاً من أي دولة يستطيع إكمال دراسته في أي دولة أخرى، كما لو أن كل الجامعات ليست إلا فروعاً لجامعة عالمية افتراضية واحدة، ويتلقى الجميع فيها نفس المعلومات، وهو ما تفعله أيضاً وسائل الإعلام وغيرها، وكلها تدفع نحو تماثل المنظومة المعرفية للإنسانية تدريجياً وبمعاناة حادة.

ثانياً - التمايز :

أ- نتيجة لكل ما سبق، فقد أصبحت درجة التماثل بين المجتمعات (في اللباس, والمعمار, والفن, والاقتصاد, والأدوات, وأنماط الإنتاج, والنظم السياسية... الخ) عالية للغاية، كما أن هذا التماثل يتزايد، وكما يسعى الفرد للتميز عن الآخرين حفاظاً على ذاتيته، فإن العولمة دفعت

المجتمعات لتحاول التميز عن غيرها، ويبدو أن الإطارين المتبقين للتميز هما اللغة والدين، مع أن اللغة بدأت تئن تحت ضغط بعض التدفق اللغوي الأجنبي وبخاصة اللغة الإنجليزية، فقد بقي الدين هو النسق الأقوى للتميز، حيث بدأت المجتمعات في عملية إحيائه، وقد أخذ التميز الديني في أحد أبعاده محاولة إعادته إلى حلبة السياسة من جديد.

ب- فشل المنظور الحداثي في إنجاز الكثير من "وعوده", مما فتح المجال لنقد هذا المنظور وبخاصة من ناحيتين: أولهما نقد المنظور الوضعي (مدرسة أوجست كونت), ونقد الثقة الزائدة في قدرة العلم على حل كل المشكلات، وكلاهما فتح المجال لولوج الدين من هذه التشققات في جدران المنظور الحداثي.

وتدلنا دراسات الباحثة الروسية ت. فاسنيفا (T.Vasenva), ودراسات الباحث الروسي إغور بلييف (Igor Belieav), على أن تجمعات "الشاي خانة" في الجمهوريات الإسلامية في المراحل الأخيرة من الاتحاد السوفييتي كانت " حلقات دينية" تضم ملحدين أو غير متدينين في صفوفها, دون أن يرتبط انتماؤهم لها بتغير في مواقفهم بمقدار رغبتهم في تعزيز " تميزهم" بشخصية مجتمعهم التاريخية، ولا يكون الدين هنا إلا تعبيراً عن إحياء الشخصية الاجتماعية التاريخية وليس تعبيراً عن رؤية ميتافيزيقية.([16])

خلاصة الرأي: أن تحليل الظاهرة الإسلامية بشكل خاص, والظاهرة الدينية بشكل عام, يجب أن يميز بين الاتجاه الفرعي وردات الفعل – كالحالة القائمة حالياً- وبين الاتجاه التاريخي حول تقلص فضاء الحركة الدينية، لا سيما أن عمر الظاهرة الدينية يعود إلى 2400-2300 ق.م, مما يجعل الحكم على مستقبل الظاهرة الدينية استناداً لفترة لا تتجاوز نصف قرن على أكبر تقدير هو حكم تجزيئي.

كذلك فإن تفسير الظاهرة الدينية استناداً للظاهرة الإسلامية هو تجزئة تخل بشمولية الظاهرة، لا سيما أن نسبة المسلمين من سكان العالم هو (23,2%) طبقاً لآخر الإحصاءات المتوفرة، فإذا أضفنا لهم نسبة المسيحيين واليهود فإن المجموع

يبقى في حدود (55%) ([17])، مما يعني أن هناك (45%) من سكان العالم لا ينتمون للأديان التي يطلق عليها اسم "السماوية"، ولا بد من إدخال تلك الأديان في التحليل الشامل لكي نتمكن من رؤية الظاهرة في شموليتها.

يوصلنا التحليل السابق إلى أن النظرة الكلية للعالم وللتاريخ الإنساني من منظور الاتجاه الأعظم يدل على تراجع مكانة الدين في النسق السياسي ، وأن ظهوره في العقود الأخيرة في كل مناطق العالم ليس إلا رداً على ظاهرة العولمة المتواصلة من باب سعي كل مجتمع لاستحضار مقومات شخصيته التاريخية, لتأكيد تميزه عن الآخرين وبخاصة في مراحل الأزمات، وهو الأمر الذي يوفره الدين، وعليه فإن الظاهرة السياسية الدينية الإسلامية لا تخرج في جوهرها- لا تفاصيلها -عن هذا المنظور.

رابعاً - المؤشرات الخاصة بالإسلام السياسي:

رغم الجدل حول جذور مصطلح "الإسلام السياسي"([18]) فإن تنامي مكانة القوى السياسية الإسلامية، من أحزاب أو جمعيات أو مظاهر اقتصادية (البنوك الإسلامية), أو مظاهر اجتماعية (مظاهر الملابس الشرعية), بدأت بشكل واضح منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتواصلت في التمدد في الجسد الاجتماعي، وتمكنت من تأكيد شرعيتها في بعض الأنظمة السياسية العربية، أو غض الطرف عن وجودها في أنظمة أخرى، بل أحياناً استثمارها لملىء فراغ في مراحل معينة (فتح المجال لها في بداية فترة تولي أنور السادات الحكم في مصر)، ثم انخراطها في الانتخابات والفوز في أغلب الدول التي شهدت انتخابات توفرت فيها الحدود المقبولة من النزاهة.

وقد عزا الباحثون أسباب تطور الظاهرة إلى أسباب اقتصادية (الفقر, وسوء توزيع الدخل)، وأسباب ثقافية (رداً على موجات التغريب في الملابس والإنتاج الثقافي)، إلى جانب مخزون الذاكرة الجمعي والحنين للماضي التليد (Nostalgia)، وأسباب سياسية (القهر السياسي، والهزائم في مواجهة إسرائيل, والخضوع للاحتلال في العراق وفلسطين، والتبعية الاقتصادية، وفشل النظم السياسية الإشتراكية

وانهيارها, وتبع ذلك الأزمة الاقتصادية في المنظومة الرأسمالية عام 2008, وتداعياتها على قوة جذب النظم الرأسمالية) ([19]).

ومن الضروري عند تحديد مستقبل التنظيمات السياسية الإسلامية التنبه لعوامل ثلاثة:([20])

1- قوة التنظيم السياسي الإسلامي، وهو ما يمكن قياسه من خلال حضوره الجماهيري، ونسبة مقاعده في السلطة التشريعية.
2- الأهمية الإستراتيجية, والمكانة الإقليمية للدولة التي يتواجد فيها التنظيم، إذ إنّ وجود التنظيم في دولة محورية (كمصر أو الجزائر) يختلف عن وجود التنظيم في دولة أقل أهمية (مثل تونس أو الكويت)، نظراً لما يثيره وجود التنظيم في الدولة القوية من تداعيات إقليمية ودولية.
3- قوة المؤسسة العسكرية, والتنظيمات الأخرى غير الإسلامية في الدولة التي يعمل فيها التنظيم السياسي الإسلامي، فكلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر تماسكاً وقوة ، وكلما كانت التنظيمات المناهضة للتنظيمات الإسلامية أكثر قوة أو أكثر رشداً, تكون تعقيدات التمدد للتنظيم الإسلامي أكثر صعوبة.

وإضافة لذلك هناك عوامل أخرى محلية بدأت تترك أثرها في اندفاع التيار الإسلامي السياسي, وتدفع حركته نحو التلكؤ، وتكاتفت هذه العوامل الخاصة بالظاهرة الإسلامية السياسية مع العوامل التاريخية (الاتجاهات الأعظم التي أُشيرَ لها في إطار التحليل العالمي)، وتتمثل أبرز هذه العوامل في الآتي:

أولا ـ الانقسام المذهبي ونزعات التطرف والتشرذم:

شكل عام 1979 نقطة تحول عميقة في النزوع السياسي للحركات الإسلامية، فقد عرفت هذه السنة ثلاث وقائع متتابعة تركت أثراً عميقاً في هذا الجانب وهي:

أ- قيام الثورة الإيرانية وتوليها السلطة السياسية في **12** فبراير**1979**.

ب- توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في **26** مارس **1979** ، أي بعد شهر ونصف من الثورة الإيرانية.

ت- دخول القوات السوفييتية في **25** ديسمبر **1979** إلى أفغانستان.

وقد ترتب على هذه الوقائع بداية عدد من النتائج على النحو الآتي:

1- الثورة الإيرانية عام1979: نتج عن هذا الحدث الإستراتيجي إحياء جذور " الانقسام المذهبي" في الحركة السياسية الإسلامية العربية على مستويين: الأول بين السنة والشيعة (كاستحضار لأزمة تاريخية), والثاني بين السنة أنفسهم حول الموقف من الثورة الإيرانية، فقد ساندتها حركات إسلامية سنية, ووقفت ضدها حركات سنية أخرى، وهو ما أثر على الصورة العامة للحركات السياسية الإسلامية, وخاصة عند تصاعد الخلافات بينها حول هذه النقطة.

2- أما توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل 1979, فقد أدت إلى تعزيز الفكر السياسي الإسلامي ذي النزعة " الجهادية أو المتطرفة"، وهو ما ظهر في مصر وبعض الدول العربية، وانتهى إلى موجات عنف حادة في مصر, تضمنت في إحدى حلقاتها اغتيال الرئيس المصري عام 1981، كما أن ذلك فتح الباب لتبلور حزب الله ثم الحركات الجهادية الفلسطينية، وقد أدى ذلك لإرباك صورة الحركات الإسلامية بين حركات تتوجه بشكل شبه تام نحو الداخل (كما جرى في مصر، وسوريا، والجزائر بعد ذلك), وبين حركات توجهت نحو العدو الخارجي مثل الحركات الفلسطينية, وحزب الله, وبعض أجنحة القاعدة فيما بعد.

3- تأججت الحركة السياسية الإسلامية في العالم العربي مع دخول السوفييت إلى أفغانستان عام 1979 أيضاً، وفتح المجال للمتطوعين العرب, لجمع التبرعات, وفتح القنوات الإعلامية لمساندة المقاتلين في أفغانستان ضد "دولة الكفر والإلحاد"، وبمساندة من الدول العربية المحافظة, والولايات المتحدة، وقد أدى ذلك إلى ارتباك جديد في كيفية تبرير العلاقة مع الولايات المتحدة (السند المركزي لإسرائيل), والموقف الشرعي من ذلك، ناهيك عن حقن الحركة الإسلامية السياسية بجرعة عسكرية أقوى.

ومن الواضح من رصد تزايد الحركات السياسية الإسلامية أنها " تتشرذم تدريجياً"، وهو ما يتضح في ظاهرة الانشقاقات المتتالية في مختلف اتجاهات هذه الحركات، ولعل هذه الشرذمة بين تيارات إسلامية ليبرالية أو متطرفة سيكون لها الدور الهام في تحديد مستقبل الحركة الإسلامية, وقدرتها على التكيف، فإذا تغلب التيار المتطرف فإن الصراع الداخلي والخارجي بين هذا التيار وكل من المجتمع المحلي والمجتمع الدولي سيتصاعد، بينما قد يدخل المجتمع والحركة الإسلامية في اتجاه الاستقرار في حالة الميل التدريجي, للتكيف مع الاتجاهات الدولية السائدة في المجتمع الدولي، وهو ما سيفقد هذا التيار الكثير من ملامحه التقليدية. ([21])

وقد تنامت ظاهرة الشرذمة في الحركات الإسلامية بصورة جلية بعد عام 2011 أو ما سمي "بالربيع العربي"، فقد شملت قائمة التنظيمات التي اعتبرتها دولة الإمارات العربية (23) تنظيماً جهادياً في سوريا وحدها، ناهيك عن أن القائمة شملت (83) تنظيماً وهيئة وغيرها([22])، وقد سعى الباحث لحصر عدد الأحزاب والتنظيمات والحركات الإسلامية في الدول العربية، وتبين الصعوبة الهائلة في ذلك نظراً للطبيعة السرية لبعض التنظيمات, ونظراً للانشقاق المتواصل داخل أحزاب أخرى, ناهيك عن تغيير الأسماء لها, أو نظراً لتمازجها مع طوائف دون غيرها...الخ، لكن الأرقام التي حصلنا عليها تشير إلى أن عدد هذه التنظيمات قبل عام 2010(بداية الاضطرابات العربية) كان يتراوح بين (73 -81)، وارتفع العدد بعد عام 2011 إلى ما بين (99- 104) أحزاب أو تنظيمات إسلامية([23]) ، وهو ما يعني :

أ- استمرار التشرذم وعدم القدرة على التوحد في تيارات كبرى تندمج فيها هذه الأحزاب والتنظيمات، وهو ما انتهى إلى تصارعها ميدانياً، بل واختلاف تحالفاتها بشكل كبير.

ب- أن فترة ما سمي "بالربيع العربي" زادت عمق التشرذم (رغم اعتبار البعض لها بأنها مرحلة انتقالية)، ولعل أخطر ما في ذلك هو انتقالها إلى مرحلة العمل العسكري للعمل ضد بعضها البعض, وتغير المواقف المتواصلة لها بخصوص مختلف الموضوعات, وهو ما يتضح في مشكلة الفتاوى الدينية (وبخاصة في التيارات السلفية).

ت- ويبدو أن ظاهرة التشرذم هذه تعكس بنية مجتمعية ساهمت في تنامي هذه الظاهرة، وهو ما يتضح في تباين توجهات المجتمع العربي اتجاه التيارات السياسية الإسلامية, واتجاه الموقف من "تسييس" الدين (أنظر الجدول رقم2)

ثانياً- دور المؤسسة العسكرية:

تؤثر المؤسسة العسكرية في البنية السياسية العربية من خلال:

1- تولي السلطة قسراً: فقد عرفت المنطقة العربية خلال الفترة من 1949-2011 ما مجموعه **(44)** انقلاباً عسكرياً ناجحاً، و **(10)** انقلابات عسكرية فاشلة، وهو ما يعني أن أغلب الدول العربية تحكم من خلال أفراد ينتمون للمؤسسة العسكرية, أو تدعمهم المؤسسة العسكرية.([24]) وهو ما يجعل الحركات الإسلامية داخل قفص حديدي.

2- عند قياس الإنفاق الدفاعي قياساً لإجمالي الناتج المحلي بين دول العالم، نجد أنه من بين أول عشرين دولة في العالم هناك (11) دولة عربية، وقد ارتفع الإنفاق العربي الدفاعي عام 2013 بحوالي (4%)، ليصل إلى حوالي 150 مليار دولار، وقد سجلت الزيادة الأعلى في العراق بنسبة (27%) والبحرين (26%), وفي السعودية (14%)، والجزائر(8,8%)، وهو ما يدل على أن الخصم التاريخي للحركة الإسلامية يتمتع بإمكانيات عالية قياساً لتوزيع الموارد والقوى في المجتمع العربي بين القوى السياسية داخل كل دولة عربية.([25])

3- عند قياس مؤشر "العسكرة العالمي"(Global Militarization Index) استناداً لعدد من المقاييس, مثل مقارنة الإنفاق الدفاعي مع الإنفاق على الصحة والتعليم، وعدد أفراد المؤسسة العسكرية قياساً لعدد السكان، وقياساً لعدد الأطباء والعلماء ...الخ، تبين أنه من بين أعلى عشرين دولة في العالم في نسبة العسكرة هناك (10) دول عربية، وهو ما يعزز سطوة هذه المؤسسة المناهضة للتيارات الإسلامية السياسية.([26])

4- نسبة الفساد في المؤسسة العسكرية العربية: يدل مؤشر الفساد في الرقابة على الإنفاق الدفاعي العربي أن الدول العربية جميعاً تقع ضمن الدول التي

يتجاوز فيها الفساد مستوى المتوسط، وأغلبها يقع في المرتبتين الأخيرتين([27])، وهو ما يعني أن مصالح المؤسسات العسكرية ستعمل على كبح الحركات والتنظيمات الإسلامية خوفاً من تطبيق قاعدة " من أين لك هذا"؟

هذه المؤشرات تؤكد الوزن السياسي الكبير للمؤسسة العسكرية العربية، وهو ما اتضح في مرحلة الربيع العربي، إذ إن حسم الصراع بين الأنظمة السياسية والمعارضة في المرحلة 2010-2014 ارتبط بشكل جوهري بموقف المؤسسة العسكرية، فقد كاد القذافي في ليبيا أن يحسم الصراع عسكرياً لصالحه لولا تدخل الناتو، وحسم الجيش المصري المعركة بمجرد ظهور قياداته في وسط المتظاهرين في ميدان التحرير، وكان لموقف رئيس الأركان في الجيش التونسي دور هام في حسم الصراع، وحافظ الجيش الجزائري (في مرحلة التسعينيات) والجيش السوري على النظام، بينما أدت خلافات قيادات الجيش في اليمن إلى استمرار الصراع، وكان لتدخل قوات درع الجزيرة في البحرين دورها في الصراع هناك.([28])

ذلك يعني أن دور المؤسسة العسكرية وتوجهاتها سيمثل عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل الحركة الإسلامية، ولما كان موقف المؤسسة العسكرية في الغالب –لا سيما على مستوى القيادات العليا- معاد للحركة الإسلامية, فإن الأمر يشير إلى احتمالات زيادة العقبات أمام قدرة الحركة السياسية الإسلامية في الحفاظ على وجودها بشكل فاعل، فقد كشف "الربيع العربي" أن الوصول إلى السلطة أو تغييرها لا يتم دون "رضا" المؤسسة العسكرية، وهو ما أكدته نتائج حوار مع سفراء (13) دولة عربية, بواقع سفيرين من كل دولة، وكانت هذه النتيجة، أي صعوبة الوصول للسلطة أو الاحتفاظ بها أو تغييرها في الدول العربية دون موافقة المؤسسة العسكرية هي النتيجة التي أجمع السفراء الستة والعشرين عليها.([29])

ثالثاً ـ موقف الأنظمة السياسية العربية من الحركة الإسلامية:

1- اعتبار عدد من الدول العربية لكثير من الحركات الإسلامية السياسية حركات "إرهابية"، وعند مراجعة مواقف الدول العربية جميعها نجد أن كل دولة

عربية تعتبر شريحة من التنظيمات الإسلامية ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، فبعض الدول تعتبر الإخوان المسلمين حركة إرهابية (مصر، وأغلب دول الخليج وسوريا)، وبعض دول الخليج تعتبر حزب الله حركة إرهابية، بينما لا تعتبره دولاً عربية أخرى، لكن الدول العربية كلها تعتبر تنظيم "الدولة الإسلامية والقاعدة" مثلاً تنظيمات إرهابية...الخ، وهو ما يعني أن البيئة العربية بيئة ضاغطة تماماً على التنظيمات الإسلامية، فإذا ترافق هذا الضغط العربي مع الضغط الدولي تصبح قدرة التنظيمات على التجنيد والحصول على الدعم المالي والوصول للجمهور تتراجع بشكل تدريجي، ولكنه تراجع تراكمي.

2- أن الصراع الذي أفرزه " الربيع العربي" بين التنظيمات الإسلامية ذاتها، بخاصة في بعض الدول العربية (سوريا، وليبيا، والعراق، واليمن)، ناهيك عن الخلافات السياسية بين هذه التيارات الإسلامية (بين السلفيين والإخوان المسلمين، وبين الإخوان المسلمين وبعض التنظيمات الجهادية، وبين الإخوان وحزب التحرير، وبين التنظيمات " الجهادية" ذاتها) جعل صورة التنظيمات الإسلامية أقل جذباً. من ناحية أخرى فإن مواقف بعض التيارات الإسلامية المتطرفة من الأقليات غير المسلمة، وبخاصة المسيحية، أو من المذاهب غير السنية أو بين المذاهب بشكل عام، زاد الصورة قتامة (كالموقف من مسيحيي سوريا، والعراق، وبعض التوترات في المجتمع المصري)، أو الموقف من الشيعة في الدول العربية بشكل عام، أو الصراع بين مذاهب إسلامية أخرى كما جرى في جنوب الجزائر بين المالكيين والأباضيين والتي تطورت بقوة في ديسمبر 2013...الخ من الأمثلة على ذلك) ([30]) ، وهو أمر ازداد عمقاً بسبب تضارب الفتاوى بين القيادات الدينية بالشكل الذي قاد إلى حالة من الاضطراب الفكري بغض النظر عمن تسبب فيه أو افتعله.

كما تشير نتائج استطلاعات الرأي المختلفة إلى أن القبول بتعدد التفسيرات في نطاق الظاهرة الدينية الإسلامية أمر غير مقبول بالشكل الكافي ، بل يجعل الفضاء السياسي قابلا للتفجر عند أي تباين في الآراء، حيث تدل الاستطلاعات على أن حوالي(46,4%) من المستجوبين لا يقبلون بتعدد التفسيرات للنص الديني. (أنظر الجدول2).

رابعاً - تأثير التخلف العميق في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية على قدرة الأحزاب والتنظيمات الإسلامية في التطور الذاتي .

تظهر ملامح التخلف في البنية العربية في نتائج القياس الذي تقوم به سنوياً بعض المراكز البحثية في إطار دراسة هذه المراكز للتطور العام عالمياً، ويقوم هذا المقياس على أساس ثلاث مجموعات من المؤشرات الكبرى هي:

أ- المؤشرات الاجتماعية, وتشمل: الضغوط السكانية (10مؤشرات فرعية)،اللاجئون والنازحون(7 مؤشرات فرعية)،عنف بين الجماعات(6 مؤشرات فرعية)، هجرة العقول (3 مؤشرات فرعية).

ب- المؤشرات الاقتصادية, وتشمل: عدم توازن التوزيع للدخل بين الجماعات والأقاليم (6 مؤشرات فرعية), والفقر(8 مؤشرات فرعية).

ج- المؤشرات السياسية الكبرى, فتشمل: سيادة الشرعية والقانون (9 مؤشرات فرعية), ومستوى الخدمات العامة (11 مؤشراً فرعياً), وحقوق الإنسان (9 مؤشرات), والأمن والعنف الجماعي (9 مؤشرات), وصراع النخب (4 مؤشرات فرعية), والتدخل الخارجي(6 مؤشرات فرعية)، وهذا يعني أن المقياس يعتمد على (12) مؤشراً رئيساً في المجموعات الثلاث, وعلى (88) مؤشراً فرعياً.

دولة / سنة	2010	2011	2012	2013	2014
الاردن	77	74,5	74,8	75,7	76,7
الإمارات	52,4	50,4	48,9	47,3	47,6
البحرين	58,8	59	62,2	62,9	64,9
تونس	67,5	70,1	74,2	76,5	77,5
الجزائر	81,3	78	78,1	78,7	78,8
السعودية	77,5	75,2	73,4	72,7	73,1
السودان	111,8	108,7	109,4	111	110,1
سوريا	87,9	85,9	94,5	97,4	101,6
عمان	48,7	49,3	51,7	52	53,1
العراق	107,3	104,8	104,3	103,9	102,2
فلسطين	84,6	84,4	82,2	80,8	79,5
قطر	51,8	49,5	48	47,1	48,9
كويت	61,5	59,5	58,8	59,6	59

لبنان	90,9	87,7	85,8	86,3	86,9
ليبيا	69,1	68,7	84,9	84,5	87.8
مصر	87,6	86,8	90,4	90,6	91
مغرب	77	76,3	76,1	74,3	74,4
موريتانيا	89,1	88	87,6	91,7	93
اليمن	100	100,3	104,8	107	105,4

الجدول (1) الدول العربية ومستويات الفشل في (88) مؤشراً ([31])

وعند مراقبة نتائج مستوى الفشل في البنية العربية (تعد الدولة فاشلة تماما إذا بلغ مجموع نقاطها 120 نقطة), نجد النتائج الآتية التي يعكسها الجدول (1).

1- أن (11) دولة عربية سجلت ارتفاعاً في مستويات الفشل بين 2011- 2014، وتبلغ نسبة سكان هذه الدول ما يساوي (62,85%) من المجتمع العربي، وهو ما يجعل الأحزاب الإسلامية التي تصل للسلطة أو تشارك في السلطة في هذه الدول في مواجهة وضع داخلي في غاية التعقيد, وقد يجعل احتمالات فشلهم قائمة دون نفي احتمال النجاح.

2- أن الدول العربية التي حققت معدل فشل نسبي هي دول صغيرة وغنية (أغلبها دول الخليج الصغيرة)، وهي دول تفتقد للنظم الحزبية من ناحية, وتعد الحركات الإسلامية فيها ذات تأثير محدود في البيئة العربية من ناحية ثانية.

3- أن معدل الفشل في كل الدول العربية هو (79,66) نقطة، وهو ما يعني أن معدل الفشل العربي هو (66,3 %)، فإذا علمنا أن المعدل عام 2011 كان(76,76) نقطة ، فإن ذلك يعني ان معدل الفشل (الخطي linear) سيرتفع (2,9) نقطة خلال الأعوام الثلاثة القادمة، مما يزيد الوضع تعقيداً، وقد يدفع ذلك الحركات الإسلامية لعدم التسرع في تولي السلطة نتيجة لمخاطر هذه التعقيدات, وبخاصة بعد التجربة المصرية, وتنحية الرئيس المنتخب محمد مرسي المنتمي للإخوان المسلمين.

خامساً ـ المؤشرات المساندة للحركات الإسلامية السياسية:

ثمة عوامل في الفترة المعاصرة تساند التوجه نحو زيادة قوة الحركات الإسلامية, وتتمثل في الآتي:

أ- الوجدان الديني في المجتمع العربي، فما زالت نسبة كبيرة من السكان ترى أن الدين "أمر مهم " في حياتهم ، وكما يوضح الجدول (2)، فإن حوالي (80%) من المجتمع العربي ما زال ينظر للإسلام كأحد جوانب حياته المهمة، وهو أمر يبقي المجال مفتوحاً أمام التنظيمات السياسية لاستثمار هذا الوجدان الديني

الدولة	الإسلام مهم %	اعتبار الشيعة مسلمون %	القبول بتعدد تفسيرات الإسلام %	أهمية الإسلام حسب العمر(مهم جدا او مهم) %		
				18-34 سنة	أكثر من 35 سنة	الفارق
لبنان	59	77	53	42	71	29
الأردن	85	46	24	82	88	6
فلسطين	85	38	42	80	92	12
العراق	82	82	53	79	87	8
تونس	78	54	65	73	82	9
مصر	75	42	22	76	74	2
المغرب	89	37	66	88	91	3

الجدول (2) توجهات العرب في (7) دول عربية اتجاه موضوعات إسلامية ([32])

ب- التأثير النفسي الذي تركه الإنجاز العسكري لبعض الحركات الإسلامية في مقارعة العدو الذي تجمع التنظيمات على العداء له مثل إسرائيل، فقد كان لصمود حركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، وقبلهما قدرة حزب الله على تحرير الجنوب اللبناني أثر في تعميق دعم هذه الحركات من الشارع العربي بقدر نسبي، بل ساهم في جذب نوع من التقارب بين تيارات سنية وشيعية,

وبخاصة في لبنان وبعض قطاعات الشارع العربي (رغم ظلال ما تركته الأزمة السورية على هذه التوجهات).([33])

ت- فشل التيارات العلمانية (على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية) في تقديم نموذج ناجح وجاذب، كما أن تراجع أهمية الشخصية الكارزمية في المجتمع المعاصر، يساهمان في عودة المجتمع لاستحضار نماذجه الناجحة تاريخياً(مثل: استعادة النموذج الإسلامي التاريخي...الخ)، وهو ما يشكل عاملاً له تأثير نسبي

خامسا ـ تحليل التأثير المتبادل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية :([34])

نظراً لأن العوامل الداخلية والخارجية لا تعمل بمعزل عن بعضها بعضاً، فإن تحليل مصفوفة التأثير المتبادل (cross impact matrix) يشكل المنهجية الأنسب لرصد نتائج هذا التفاعل كما يوضح الجدول (3):

المؤشر الخارجي/المؤشر الداخلي	الأزمات الاقتصادية	تأثير المؤسسة العسكرية	الوجدان الديني	التطرف والإرهاب	الفساد	الصراع العربي الصهيوني والبعد الدولي
العلمنة	3-	4-	4-	2-	3-	2+
العولمة	2+	2-	2+	2+	2+	2-
الحروب الدينية	3+	2+	4+	5+	2-	2+
الأنظمة السياسية	2-	4-	2-	1-	3-	1+
القانون الدولي	1-	2-	2-	3-	1-	2-
تطور وسائل الاتصالات والمواصلات	2-	3-	2+	2+	2+	3+
المجموع	3-	13-	0	4+	5-	4+

الجدول (3): تأثير العوامل الخارجية على الداخلية

موقف القوى الدولية الكبرى المعاصرة من الحركات السياسية الإسلامية:

تبدي الدول الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا ،الصين ،الاتحاد الأوروبي) موقفاً معادياً للحركات الإسلامية بشكل عام, والمسلحة منها بشكل خاص، ويمكن تلخيص أسباب التخوف من هذه الدول على النحو الآتي : ([35])

أ- تبدي الولايات المتحدة تخوفاً من أن يؤدي نجاح الحركات الإسلامية السياسية إلى التأثير على النظم العربية المحافظة ذات العلاقة الاستراتيجية مع واشنطن، كما أن هناك تخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تنامي التيار الجهادي العامل ضد إسرائيل، إلى جانب الحساسية الدينية عند نسبة من النخب السياسية الغربية, ومن ضمنها الولايات المتحدة.

ب- وتبدي روسيا قلقاً من أن نجاح الحركات الإسلامية في العالم العربي والبيئة المجاورة لروسيا قد يشكل قاعدة إسناد للحركات الإسلامية في داخل روسيا, لاسيما في مناطق الشيشان وداغستان وبعض المناطق الداخلية الأخرى، وهو ما قد يعزز النزعة الانفصالية في هذه المناطق وغيرها من المناطق.

ت- الشعور الصيني بأن نجاح الحركات الإسلامية قد يعزز النزعات الانفصالية في المقاطعات الغربية في إقليم سينكيانغ الصيني, حيث تعيش الأقلية المسلمة والتي تمارس بعض تياراتها العنف ضد السلطات الصينية، وبخاصة بعد الخبرة التاريخية التي عرفتها الصين في فترة سيطرة حركة طالبان على أفغانستان، من خلال التسلل إليها عبر ممر "واكان" الذي يصل الحدود الصينية بأفغانستان.

ث- أما الاتحاد الأوروبي فلديه خشية من أن يؤدي تزايد نشاط التيارات الإسلامية إلى تنامي النزعة الفاشية في أوروبا, كرد فعل على تزايد عدد المسلمين ونشاطهم في أوروبا، والخوف من انتقال العنف من الشرق الأوسط إلى أوروبا ذاتها.

سادسا ـ التأثير المتبادل بين العوامل الداخلية:

المؤشرات الداخلية	الأزمات الاقتصادية و: 5	تأثير المؤسسة العسكرية و: 5	الصراع العربي الصهيوني و:4	الوجدان الديني و: 3	التطرف والإرهاب و: 2	الفساد و: 1
الأزمات الاقتصادية	*	1+	1+	1-	1-	2+
تأثير المؤسسة العسكرية	3+	*	3-	2-	2-	2-
الوجدان الديني	1+	1-	2+	*	1+	1-
التطرف والإرهاب	3+	3+	2+	2+	*	1+
الفساد	2-	2-	1+	2+	2-	*
الصراع العربي الصهيوني	2+	4+	*	2+	1+	1-
المجموع "1"	4+	5+	7+	3+	1+	6-
المجموع "2"	7+	8-	3+	3+	3-	1-
المجموع الكلي	55+	15-	44+	27+	4-	7-

الجدول "4": التأثير المتبادل بين العوامل الداخلية(و: تعني الوزن النسبي للمؤشر)

النتائج:

تشير عملية قياس التفاعل المتبادل بين المؤشرات الخارجية والداخلية إلى النتائج الآتية (أنظر الهامش رقم (34) لمعرفة كيف يتم القياس):

1- المؤشرات التي تدفع نحو تراجع التنظيمات الإسلامية ستزداد بمعدل**(126)** نقطة, مقابل **(26)** نقطة لصالح هذه التنظيمات.

2- إذا افترضنا اتجاهاً خطياً لذلك، فإن ذلك يعني أن الحركة الإسلامية السياسية ستكون في أضعف لحظاتها خلال الفترة من **2020-2022.**

الهوامش:

[1] - يمكن التعرف على التفاصيل التقنية لهذه المسالة في دراستنا : انظر :

وليد عبد الحي- مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2007

[2] - *Economist.May 17,2007 The*

[3] - *Philip Jenkins-The Next Christendom: The Coming of Global Christianity (Future of Christianity Trilogy), 3 edition, .Oxford University Press, 2011*

[4] - *Peterson ,Donald R.-Science, Scientism and Professional Responsibility ,Clinical- Psychology ,Science and Practice,11,(2),2004.pp.196-210*

[5] - *Wilhelm Dilthey-Introduction to The Human Sciences, Vol.1, Princeton University Press,1989*

أنظر الكتاب الثاني من هذا المجلد تحت عنوان:

Metaphysics as Foundation of the Human Sciences :It's Dominance and Decline.pp.173-207

[6] - *Robert O.Ballau(ed.)-The Portable Bible,Viking Portable Library,New York.Penguin Books.1976.pp.486-490*

[7] - لمزيد من التفاصيل حول هـذه التطـورات العلميـة وارتباطهـا بالجوانـب السياسية انظر:

- *Peter Bernholz-The International Game of Power,Mouton .Publisher,Amestrdam.1985.p.17*

M.G.Fortsyth.H.MKeen,and P.Savigear-The Theory of - International Relations,Unwin Univ.Press.London.1970.pp.25-30

[8] - للتفاصيل الكمية حول الحروب الدينية وتوزيعها وخسائرها ومقارنتها مع الاسباب الأخرى للحروب انظر:

Jonathan Fox- Religion,Civilization,and civil wars:1945 Through the New Millennium,Lexington Books,USA.2004.PP-26-29 , .33-40,60

-

[9] *Samuel P. Huntington-The Clash of Civilization and the- Remaking of World Order, Simon and Schuster, New York.1996.pp.246-298,176-179*

[10] - *Cesare Merlini- Religious Revival and Megatrends in Global Security, Economy and Governance".Brookings. Washington.2011.p.19*

[11] - *Charles Phillips and Alan Axelarod-Encyclopedia of Wars, Facts on File,2004*

[12] - *Clarkson, Frederick.. Eternal Hostility: The Struggle between Theocracy and Democracy. Monroe, ME: Common Courage Press,1997.passim.*

[13] - *http://www.dawn.com/news/712734/facilitating-trade-among-muslim-nations*

[14] - *Eric.O.Hanson-Religion and Politics in the International .System Today ,Cambridge University Press, 2006.Part.1*

[15] - Roland Robertson- Globalization :Social Theory and Global Culture,Sage,London.1992.p.97

[16] - Alexander Bennigsen-Unrest of the World of Soviet Islam ,The Third Quarterly,vol.10,no.2,April 1988.p.772

[17] - Pew Research Center's Forum on Religion and Public Life ,Global Religious Landscape Dec.2012

[18] - ثمة خلاف بين الباحثين حول أول من استخدم مصطلح الإسلام السياسي، فالبعض يعيده إلى هتلر خلال لقاء له مع مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني، وهناك من يعيده إلى رشيد رضا،

أنظر:- عطية فتحي الويشي : حوار الحضارات ،مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت 1422هـ ص. 210

- محمد عمارة- الأسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث،ابوظبي،2003.ص.5-6

[19] - National Intelligence Council-Mapping the Global .Future,NIC,2004.PP.15-17, 81-83

[20] - أنظر التفاصيل والنماذج لهذه العوامل في الدراسة التالية:

- What Accounts for the Success of Islamist Parties in The Arab World , Belfer -Michael D.H.Robbins

Center, Harvard Kennedy School ,2009.pp.1-8

[21] - Graham Fuller-The Future of Political Islam,Palgrave .Macmillan,2003.P193-214

[22] - http://www.islamist-movements.com/6003

[23] - انظر حول هذه الأحزاب:

1- إسماعيل صبري عبدالله وآخرون- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987.

2- فيصل دراج وجمال باروت، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية, دمشق، د. ت.

3- كمال القصير – الحركات الإسلامية البارزة في الوطن العربي، مركز الجزيرة للدراسات.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d38fe51c-3428-4d43-98c1-55b9fe313ba8

4- جمال الخطيب وخالد وليد-الاحزاب السياسية العربية :المشهد العام، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان ,2004

http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=220&menu_id=10&cat_id=2

[24] - وليد عبد الحي وكمال عبد اللطيف- الانفجار العربي الكبير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، 2012.ص.240.

[25] - *http://www.sipri.org/media/pressreleases/2014/Milex_April_2014*

[26] - لمعرفة طريقة قياس مستوى العسكرة أنظر:

https://www.bicc.de/uploads/tx_bicctools/occasional_paper_VII_02_11_eng.pdf

ولمعرفة مستوى العسكرة في العالم وبخاصة المنطقة العربية أنظر

http://gmi.bicc.de/uploads/pdf/GMI_Daten_2013_e.pdf-

[27] - *http://government.defenceindex.org/report*

28 - لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، أنظـر العـدد الخـاص حـول دور المؤسسة العسكرية العربية في الربيع العربي:

-*Journal of Strategic Studies-Special Issue, The Role of Military in the Arab Tumult,VOL.36,Issue.2.2013.*

29 - *Glen Segell -The Arab Spring and Civil-Military Relations: A Preliminary Assessment , Journal of Military Studies, .Vol.41 Nr 2, 2013, pp. 42-59*

30 --http://www.dw.de/%D9%82%D8%AA%D9%8A%D9%84-
%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%AD%D9%89-
%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%83%
D8%A7%D8%AA-
%D9%85%D8%B0%D9%87%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%
D8%B1/a-17562587

31 - *http://ffp.statesindex.org/rankings-2010-sortable*

ايضا:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

32 - تم تجميع هذه النتائج من عدد من استطلاعات الرأي خلال الفترات من 2008-2012. أنظر التفاصيل في :

http://www.pewforum.org/2012/08/09/the-worlds-muslims-unity-/and-diversity-executive-summary

33 - انظر نتائج الاستطلاعات التالية التـي تشـير لتـأثير الانجـازات العسـكرية لهذه التنظيمات على صورة التأييد رغـم التفـاوت بـين البلـدان العربيـة:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/new-poll-shows-majority-of-saudis-kuwaitis-emiratis-reject-isis-back-two-st

http://www.pewglobal.org/2012/07/10/most-muslims-want--/democracy-personal-freedoms-and-islam-in-political-life

http://www.dohainstitute.org/content/b69a2b80-8060-4836-83fe--bd94fa8c9bd2

34 - يتم قياس التأثير المتبادل بين المؤشرات من خلال تقنيـة مصـفوفة التـأثير المتبادل التي تستخدمها الدراسـات المسـتقبلية، وتقـوم هـذه المصـفوفة على أساس تحديد اتجاه التغير في كل مؤشر ومقابلته بالتغير في المؤشرات الأخرى على أساس كل مؤشرين على حدة، ثم تحديـد المـؤشرات "الأكـثر تأثيرا" على غيره ، والمؤشرات " الأكثر تأثرا" ، ثم بناء التحليل عـلى أسـاس بنـاء سـيناريو يقـوم عـلى اسـاس التفاعـل بـين المـؤشرات الأكـثر تـأثيرا والمؤشرات الأكثر تأثرا، ويتم ذلك بـاعتماد مقيـاس ليكـرت (واسـتخدمت هنا خمس درجات)، ثم يتم قياس التسـارع في التغـير للمـؤشرات خـلال فترة الدراسة(وهي هنا 3 سنوات)، والقيام بعملية إسـقاط(*projection*) للفترة المستهدفة.

للتفاصيل أنظر:

- *Kenneth Chao-A New Look at the Cross-Impact Matrix and its Application in Futures Studies. Journal of Futures Studies, May 2008,vol. 12 no. 4, pp. 45 – 52.*

[35] - Jiri ValentaLeni Friedman Valenta -Great Powers, Rogue States and Terrorism,The National Interest, August 5, 2013.